حَـقيقَـةُ الـفِـرْيَـةِ النَّـاشِـئَـة:

(أَنَّ الشَّيْخَ الأَلْباني رَحِمَهُ الله قَالَ بِقَوْلِ المُرْجِئَة)

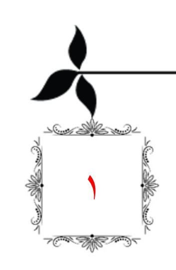
كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين







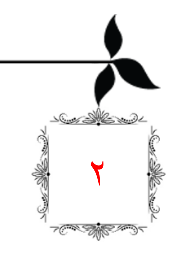
حَقيقَةُ الفِرْيَةِ النَّاشِئَة: (أَنَّ الشَّيْخَ الأَلْباني رَحِمَهُ الله قَالَ بِقَوْلِ المُرْجِئَة)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فإنَّ من سمة الخوارج المشهورة الطعن في ولاة الأمر سواء كانوا من الأمراء أو العلماء، كما طعن رأس الخوارج في إمام الأمراء والعلماء نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقال له: "اعدل يا محمد"!، وكما طعن الخوارج الأوائل في أئمة الهدى وعلماء الملة في زمانهم عثمان وعلي وبقية الصحب الكرام عليهم من الله الرضوان.

وتمر القرون بعد القرون، فيخرج في زماننا خوارج العصر فيطعنون في الحكام المعاصرين -ويكفرونهم ويدعون للخروج عليهم- من جهة، ويطعنون في العلماء المعاصرين -تارة بأنهم علماء الطواغيت وتارة بالإرجاء!- من جهة أخرى؛ ومن هؤلاء الخوارج المعروفين أبو بصير عبد المنعم مصطفى حليمة وأبو قتادة عمر محمود عثمان الفلسطيني وأبو محمد عاصم البرقاوي المقدسي ومحمد سرور زين العابدين وأمثالهم حتى تسلَّم الراية من بعدهم يداً بيد سفر الحوالي عن طريق مشرفه الروحي محمد قطب الذي وجَّهه إلى الطعن في الحكَّام من خلال رسالة الماجستير "العلمانية"، وإلى الطعن في العلماء من خلال رسالة الدكتوراه "ظاهرة الإرجاء"!.





والدور الذي تميز به سفر الحوالي عن سلفه من الخوارج أنه قام بنصرة مذهبهم هذا عن طريق اللف والدوران أو عن طريق التعريض دون التصريح؛ وذلك باستعمال الطعن في قالب النصيحة والنقد والقدح في قالب الثناء والتبجيل، فنراه مثلاً يثني على الإمام الألباني رحمه الله في بعض كتبه ومجالسه ويصرِّح بأنه من علماء أهل السنة ويعظِّم شأنه ويذكر جهوده!، ثم تراه في كتابه "ظاهرة الإرجاء" ينسب كلامه إلى مذهب الإرجاء في مواضع عدة من هذه الرسالة، وهو لم يصرِّح حتى الساعة أنَّ الألباني مرجئ أو أنه مبتدع!، وهذا من مكره وخبث طريقته، وهي طريقة جديدة لاستقطاب العدد الكبير من الشباب السلفي الذي يعرف قدر الإمام الألباني رحمه الله ويمشي على طريقته في التحذير من الحزبيين والتكفيريين ودعاة السياسة المعاصرة وفقه الواقع.

وسفر الحوالي توصَّل من خلال مسألتي "تكفير تارك الحكم بما أنزل الله بالكلية" و"تارك جنس العمل بالكلية" إلى الطعن في الحكام والعلماء. وهاتان المسألتان متلازمتان لو كانوا يعلمون!، فمن قَبِل كلام سفر الحوالي وتأصيله واستدلاله في تكفير تارك العمل ولو كان عنده أصل التوحيد والإيمان بدعوى أنَّ الترك الكلي أو ترك جنس العمل يستلزم الكفر أو انتفاء أصل الإيمان؛ لزمه حتماً أن يقبل كلامه في الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله بالكلية ولو لم يستحل أو يجحد، لأنَّ العلة واحدة وهي "الترك الكلي"، أو ما يسميه الحوالي ويدندن حوله كثيراً التفريق بين "جنس العمل وآحاد العمل"!.



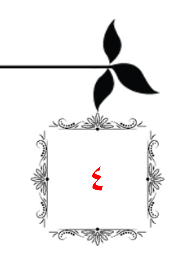
والمسألة الأخيرة -أي تكفير الحكام- هي الغاية من هذه الثرثرة، وأما المسألة الأولى -أي الطعن في العلماء- فمجرد وسيلة لرفع العوائق والحصون التي تمنع الشباب من الوصول إلى تلك الغاية؛ وهذه الحصون المانعة من الحماس المندفع هم العلماء، فكان الطعن في العلماء وسيلة للطعن في الحكام!، فليفطن لهذا السلفي البصير ولا يكن من الغافلين المخدوعين.

إذن سفر الحوالي لم يقصد في رسالته "ظاهرة الإرجاء" إلا إتمام الفكرة من رسالته "العلمانية"!، بل لم ينقدح في ذهن الحوالي يومها الكلام في طائفة الإرجاء والتحذير من فكرهم إلا بعد أن عجز في رسالته "العلمانية" عن إيصال الفكرة في تكفير الحكام إلى عقول القراء؛ بسبب تمسكهم بتأصيلات العلماء المعاصرين من كون الحاكم لا يكفر حتى يستحل أو يجحد، مما اضطرَّ الحوالي إلى هدم هذا التأصيل عن طريق التشكيك في هؤلاء العلماء واتهام عقيدتهم بالإرجاء.

وإليكم ما يؤكِّد ما تقدَّم:

قال سفر الحوالي في مقدمة "ظاهرة الإرجاء": ((وقد بدأتُ ذلك برسالة "التخصص الأولى" التي كان موضوعها "العلمانية: نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية"، ثم ثنيتُ بهذه الرسالة لنيل درجة التخصص العليا، فكانت الأولى تعالج فصل الدين عن الحياة، والأخرى تعالج فصل الإيمان عن العمل، كلتاهما على ضوء هذه العقيدة، ومن هنا كانتا تعبران عن قضية واحدة وإن

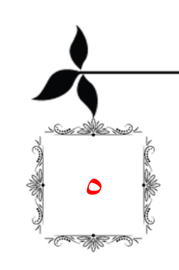




تباعد موضوعاهما ظاهراً، وقد كانت الأولى بلا ريب طريقاً للأخرى؛ فمن خلال الدراسة لأسباب العلمانية الطاغية على الحياة الإسلامية المعاصرة رأيتُ رأي العين أنَّ سبب كل انحراف وذل وهزيمة وفرقة في حياتنا، لا يزيد عن شيء واحد هو البعد عن منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة والسلوك وسبيل الإصلاح، ... وبعد كلام عن خطر الإرجاء قال: والأدهى من ذلك أن تقوم بعض اتجاهات الدعوة الإسلامية -التي عملها وغرضها في الأصل إعادة الناس إلى حقيقة الإيمان اعتقاداً وعملاً- على هذا الفكر العقيم وتتبناه وتدعوا إليه)).

وقال: ((هذا؛ ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الكريم الأستاذ محمد قطب، الذي بذل من الوقت الثمين والرأي الصائب ما كان له أثره البالغ في إنجاز هذه الرسالة وتقويمها)).

وبعد أن انتهى دور سفر الحوالي بضربة من أئمة الزمان قصمت ظهره وكسرت رايته، حاول البعض ممن تأثر بفكرته ودندنته -وإن كان يذمه أو يبدِّعه!، فهذا لا يغير من حقيقة التأثر بطريقته؛ كما أنَّ البعض يذم سيد قطب وهو على طريقته!- أن يرفع هذه الراية المكسورة!، فقال: "الألباني وافق المرجئة وليس منهم"!، وقال آخر: "وقوله هذا وافق المرجئة لكن ليس مرجئاً"!، ثم يزعم هؤلاء -والمدافعون عنهم والمعتذرون لهم!- أنَّ هذا لا يُعدُّ طعناً في الشيخ




الألباني رحمه الله!، بدعوى أنَّ هذا الكلام فيه براءة للألباني من المرجئة، ونسبة لقولٍ قاله إلى مذهبهم فحسب!، خابوا وخسروا.

فهؤلاء إما أنهم جهلة لا يعرفون ما قاله سفر الحوالي في الألباني وهذا أمرٌ مستبعد بعد كل هذه السنين الطوال!، وإما أنهم أهل مكر وخديعة كما كان الحوالي مدة من الزمان، ثم انكشف أمره للقاصي والداني بلا ارتياب!.

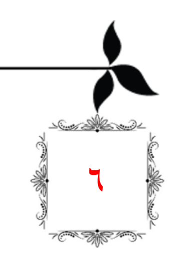
وقد تقدَّم أن الحوالي لم ينسب الشيخ الألباني رحمه الله إلى المرجئة وإنما نسب بعض عباراته في تارك الصلاة -ومنها كلمة "أنَّ العمل شرط كمال"!- إلى أنها من كلام أهل الإرجاء، فحذَّر منه الشيخ الألباني رحمه الله وغيره من المشايخ.

إذن ما الفرق بين كلام الحوالي بالأمس وبين كلام أفراخه اليوم؟!

وبعد هذه المقدِّمة أقول:

لقد سألني أحد إخواننا المصريين عن طريق الجوال من خلال رسائل الواتس آب المعروفة السؤال الآتي: الأخ الكريم والشيخ الفاضل؛ ما قولك فيمن يقول هذا الكلام في حق الشيخ الألباني الإمام: ((**ويأتي الأقزام اليوم يقولون: إنَّ الشيخ الألباني مرجئ في هذا؛ حتى ولو نحن نعلم أنَّ قول الشيخ الألباني في هذا نحن لا نؤيده ولا ننصره؛ ونقول: قولٌ خاطئ، ولا نرى في المسألة خلافاً معتبراً، وقوله هذا وافق المرجئة، لكن ليس مرجئاً**))؟





وجوابي عن هذا الكلام:

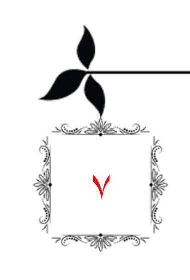
أنَّ هذا الكلام لا يختلف عن كلام سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء"، وفيه جهلان كبيران، ومخالفتان عظيمتان، وإليك أخي الكريم التفصيل:

١- أما كونه لا يختلف عن كلام الحوالي:

فقد قال الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء" [الباب الخامس: الإيمان حقيقة مركبة، وترك جنس العمل كفر]: ((وبهذا يتبين لطالب الحق: أنَّ تركَ الأركان الأربعة وسائر عمل الجوارح كفرٌ ظاهراً وباطناً؛ لأنه تركٌ لجنسِ العملِ الذي هو ركنُ الحقيقة المركبة للإيمان؛ التي لا وجود لها إلا به، هذا مما لا يجوز الخلاف فيه، ومن خالف فيه فقد دخلت عليه شبهة المرجئة شعر أو لم يشعر)).

وقال في الحاشية: ((والمؤسِف للغاية: أنَّ بعضَ علماء الحديث المعاصرين الملتزمين بمنهج السلف الصالح قد تبعوا هؤلاء المرجئة في القول بأنَّ الأعمال شرط كمال فقط!، ونسبوا ذلك إلى أهل السنة والجماعة، كما فعل أولئك الذين ذكرنا بعضهم أعلاه، ولا أدري كيف يوافقون هؤلاء في هذه المسألة العظيمة من مسائل العقيدة التي جاء بيانها في الكتاب والسنة وإجماع السلف -كما تقدم-، وتظافرت عبارات السلف على ذمِّ من خالف فيها ووصفه بالبدعة والضلال - كما أسلفنا-، وهم من ذلك ينفرون منه أشد النفور، بل ربما حرصوا على مخالفتهم في أمور أهون من هذه بكثير، بل ليست من مسائل الاعتقاد أصلاً،





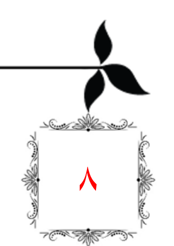
وإذا كان مثل هذا يغتفر للعالم المجتهد الكبير ويضيع في بحر حسناته وفضائله، فإنه لا يغتفر للذين يقلدونه في ذلك من طلبة العلم، هداني الله وإياهم للصواب، انظر: رسالة حكم تارك الصلاة المنسوبة للشيخ الألباني ص٤٢)).

وقال في الحاشية أيضاً: ((والمؤسِفُ مع هذا: أنَّ الشيخ الألباني حفظه الله أخذ بكلام أهل الإرجاء المحض من غير تفصيل؛ حيث جعل التارك الكلي مؤمناً من أهل الشفاعة، وركَّبَ رسالته كُلَّها على هذا)).

وقال: ((وهذا قِسمٌ آخر غير ما يسميه بعض الفقهاء الكفر العملي ويقصدون به الأصغر فقط، فيجب التنبه لهذا، لأنَّ الخلط بينهما قد يؤدِّي إلى الظنِّ بأنَّ كفر العمل كله لا يخرج من الملة، وهذا هو حقيقة مذهب المرجئة كما رأيت، ومن ذلك ما وقع للشيخ الألباني كما في رسالة "حكم تارك الصلاة" ص٤٢-٤٤)).

وقال: ((مَنْ خالف في تكفير تارك أحد المباني الأربعة -ولا سيما الصلاة- لا ينبغي الاعتداد بخلافه!، بعد ثبوت الإجماع من الصحابة رضي الله عنهم في تكفير تارك الصلاة والزكاة، وما أشرنا إليه بالنسبة للصيام والحج. فمع كثرة المخالفين من المتأخرين لم يستطع أحدٌ منهم الإتيان بنقل ثابت صريح عن صحابي أو تابعي يخالف ذلك، وذلك أنَّ أول مَنْ قال به هم المرجئة!، ثم تبعهم من تبعهم!، ومتى عرف المرء ذلك؛ تبين له: أنَّ هذا القول خارج عن أقوال أهل الاجتهاد إلى أهل البدع؛ وإنْ لم يكن كل مَنْ قال به من أهل البدع)).





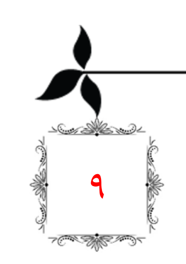
أقول:

فسفر الحوالي لم ينسب مخالفه في مسألة تارك العمل إلى المرجئة، وإنما قال: دخلت عليهم شبهة الإرجاء!، أو اتبعوا المرجئة في قولهم أنَّ الأعمال شرط كمال!، أو أخذوا بكلام أهل الإرجاء!، ثم اعتذر الحوالي للشيخ الألباني رحمه الله كما في آخر كلامه المتقدِّم، بل اعتذر له ولغيره بعدة أعذار في موضع آخر فقال: ((وإما أن يكون المخالِفُ لم يبلغه الإجماع، أو قال بخلافه قبل أن يبلغه، أو لم يره إجماعاً ونظر إلى النصوص المطلقة كحديث: "من قال لا إله إلا الله دخل الجنة" ونحو ذلك، وهذا لا يؤثر في ثبوت الإجماع وقوته، وإما أن يكون المنسوب للإمام المتبوع هو قول مجتهدي المذهب كلهم أو بعضهم لا قول الإمام نفسه، ولاسيما إذا اعتقد التابعُ أنَّ القولَ بالتكفير هو مذهبُ الخوارج والمعتزلة، فينفي عن إمامه القول به، وهذا ما وقع فيه كثيرٌ من فقهاء المذاهب، بل وقع فيه من يحارب المذهبية كالشيخ الألباني)).

فهل عدَّ الشيخ الألباني رحمه الله هذا من الطعن أم لا؟

نترك الجواب للشيخ نفسه رحمه الله في السلسلة الصحيحة ج٧ حديث (٣٠٥٤) حيث قال: ((ثُمَّ طَبَعْتُ هذَا البَحْثَ فِي رِسَالَةٍ خَاصَّةٍ بِعُنْوانِ «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلاَةِ»، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، وَاسْتَنْكَرَ بَعْضُ المُؤَلِّفِينَ -والمراد به: سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء"- مَا فِيهِ مِنَ الحُكْمِ: أَنَّ تَارِكَ الصَّلاَةِ



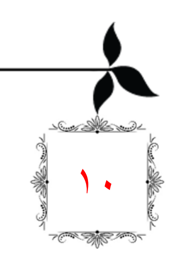


كَسَلاً -مَعَ إِيمَانِهِ بِهَا- لَيْسَ بِكَافِرٍ، لِمُخَالَفَتِهِ إِيَّاهُ عَقِيدَةً؛ فَهُوَ بِهذَا الاعْتِبَارِ مُخَالِفٌ لَهُ، وَهُوَ عَمَلٌ قَلْبِيٌّ، وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ ضَمِنَ أَنْ لاَ يُضَيِّعَهُ؛ كَمَا قَالَ أَبُو سَعِيدٍ [الخُدْرِيُّ] فِي الحَدِيثِ هذَا :«فَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْ بِهذَا الحَدِيثِ؛ فَلْيَقْرَأْ هذِهِ الآيَةَ: "إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ .."، وَبِالنَّظَرِ إِلَى تَرْكِهِ الصَّلاَةَ فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْكُفَّارِ عَمَلاً؛ الَّذِينَ يَتَحَسَّرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ وَهُمْ فِي سَقَرَ: "لَمْ نَكُ مِنَ المُصَلِّينَ. وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ المِسْكِينَ"، فَكُفْرُهُ كُفْرٌ عَمَلِيٌّ؛ لأَنَّهُ عَمِلَ عَمَلَ الكُفَّارِ، فَهُوَ كَالتَّارِكِ لِلزَّكَاةِ؛ وَقَدْ صَحَّ الحَدِيثُ أَيْضاً أَنَّ مَانِعَ الزَّكَاةِ يُعَذَّبُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِمَالِهِ الَّذِي كَانَ مَنَعَهُ، ثُمَّ يُسَاقُ إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ وإِمَّا إِلَى النَّارِ.

وَلَكِنَّ المُؤَلِّفَ المُشَارَ إِلَيْهِ -هَدَانَا اللهُ وَإِيَّاهُ- تَأَوَّلَ هذَا الحَدِيثَ، كَمَا تَأَوَّلَ حَدِيثَ المَانِعِ لِلزَّكَاةِ تَأْوِيلاً عَطَّلَ دِلاَلَتَهُ الصَّرِيحَةَ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنَ الفَرْقِ بَيْنَ الكُفْرِ الاعْتِقَادِيِّ وَالكُفْرِ العَمَلِيِّ؛ مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ هذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَعْضِ تَلاَمِذَتِهِ، وَجَرَى عَلَيْهِمْ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ السَّلَفِ؛ كَابْنِ القَيِّمِ وَشَيْخِهِ -كَمَا تَقَدَّمَ فِي هذَا البَحْثِ-؛ وَمَعَ ذلِكَ لَمْ يُعَرِّجْ عَلَيْهِ المُومَئِ إِلَيْهِ مُطْلَقاً، وَلَوْ لِرَدِّهِ، وَلاَ سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: "أَفَنَجْعَلُ المُسْلِمِينَ كَالمُجْرِمِينَ. مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ".

وَكَذلِكَ صَرَفَ المُؤَلِّفُ المَذْكُورُ نَظَرَهُ عَنْ حَدِيثِ: «إِنَّ لِلإِسْلاَمِ صُوىً...» الصَّرِيحِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ: «مَنْ تَرَكَ سَهْماً؛ فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الإِسْلاَمِ تَرَكَهُ»، وَبَيْنَ «مَنْ





تَرَكَ الأَسْهُمَ كُلَّهَا؛ فَقَدْ نَبَذَ الإِسْلاَمَ كُلَّهُ»، فَلَمْ يَتعَرَّضْ لَهُ بِجَوَابٍ!، وَلاَ أَسْتَبْعِدُ أَنْ يُحَاوِلَ تَأْوِيلَهُ أَوْ تَضْعِيفَهُ؛ كَمَا فَعَلَ بِغَيْرِهِ مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ!.

وَبِالجُمْلَةِ؛ فَمَجَالُ الرَّدِّ عَلَيْهِ وَاسِعٌ جِدًّا، وَلاَ أَدْرِي مَتَى تَسْنَحُ لِي الفُرْصَةُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ وَبَيَانِ مَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ فِقْهاً وَحَدِيثاً!، وَإِنْ كُنْتُ أَشْكُرُ لَهُ أَدَبَهُ وَلُطْفَهُ وَتَبْجِيلَهُ لِكَاتِبِ هذِهِ الأَحْرُفِ؛ وَدِفَاعَهُ عَنِ عَقِيدَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ فِي أَنَّ: الإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَإِنْ كَانَ قَدِ اقْتَرَنَ بِهِ -أَحْيَاناً- شَيءٌ مِنَ الغُلُوِّ وَالمُخَالَفة وَالاتِّهَامِ بِالإِرْجَاءِ!؛ مَعَ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّنِي أُخَالِفُهُمْ مُخَالَفَةً جَذْرِيَّةً، فَأَقُولُ: الإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَإِنَّ الأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ مِنَ الإِيمَانِ، وَإِنَّهُ يَجُوزُ الاسْتِثْنَاءُ فِيهِ؛ خِلاَفاً لِلمُرْجِئَةِ، وَمَعَ ذلِكَ رَمَانِي أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ بِالإِرْجَاءِ!، فَقَلَبَ بِذلِكَ وَصِيَّةَ النَّبِيِّ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا ...»!!، فَقُلْتُ: مَا أَشْبَهَ اليَوْمَ بِالبَارِحَةِ، فَقَدْ قَالَ رَجُلٌ لاَبْنِ المُبَارَكِ: «مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَزْنِي وَيَشْرُبُ الخَمْرَ؛ أَمُؤْمِنٌ هُوَ؟! قَالَ: لاَ أُخْرِجُهُ مِنَ الإِيمَانِ؛ فَقَالَ الرَّجُلُ: عَلَى كِبَرِ السِّنِّ صِرْتَ مُرْجِئاً!، فَقَالَ لَهُ ابْنُ المُبَارَكِ: إِنَّ المُرْجِئَةَ لاَ تَقْبَلُنِي!!، أَنَا أَقُولُ: الإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالمُرْجِئَةُ لاَ تَقُولُ ذلِكَ، وَالمُرجِئَةُ تَقُولُ: حَسَنَاتُنَا مُتَقَبَّلَةٌ، وَأَنَا لاَ أَعْلَمُ تُقُبِّلَتْ مِنِّي حَسَنَةٌ، وَمَا أَحْوَجَكَ إِلَى أَنْ تَأْخُذَ سُبُّورَةً فَتُجَالِسَ العُلَمَاءَ»، رَوَاهُ ابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «مُسنده» (٣/ ٦٧٠-٦٧١).

قُلْتُ: وَوَجْهُ المُشَابَهَةِ بَيْنَ الاتِّهَامَيْنِ الظَّالِمَيْنِ هُوَ الاشْتِرَاكُ بِالقَوْلِ مَعَ المُرْجِئَةِ فِي بَعْضِ مَا يَقُولُهُ المُرْجِئَةُ؛ أَنَا بِقَوْلِي بِعَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلاَةِ كَسَلاً، وَابْنُ



المُبَارَكِ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِهِ مُرْتَكِبَ الكَبِيرَةِ، وَلَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُقَابِلَهُ بِالمِثْلِ لَرَمَيْتُهُ بِالخُرُوجِ؛ لأَنَّ الخَوَارِجَ يُكَفِّرُونَ تَارِكَ الصَّلاَةِ وَبَقِيَّةِ الأَرْكَانِ الأَرْبَعَةِ، وَ"أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ")).

وقال رحمه الله في رده "الذَّبُّ الأَحْمَد عَنْ مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد ص ٣٢-٣٣ في الهامش": ((أَقُولُ: هذَا مَا كُنْتُ كَتَبْتُهُ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ عَاماً؛ مُقَرِّراً مَذْهَبَ السَّلَفِ وَعَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَللهِ الحَمْدُ فِي مَسَائِلِ الإِيمَانِ، ثُمَّ يَأْتِي اليَوْمَ بَعْضُ الجَهَلَةِ الأَغْمَارِ وَالنَّاشِئَةِ الصِّغَارِ: فَيَرْمُونَنَا بِالإِرْجَاءِ!، فَإِلَى اللهِ المُشْتَكَى مِنْ سُوءِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ جَهَالَةٍ وَضَلاَلَةٍ وَغُثَاء)).

ولما سُئل الشيخ الألباني رحمه الله في ليلة السابع عشر من ذي الحجة (١٤١٨هـ) كما في شريط [خارجية عصرية] عن كتاب "ظاهرة الإرجاء" لسفر الحوالي: هل رأيته؟

فقال الشيخ: ((كان عندي أنا رأي صدر مني يوماً منذ أكثر من ثلاثين سنة حينما كنت في الجامعة الإسلامية، وسئلت في مجلس حافل عن رأيي في جماعة التبليغ؟ فقلت يومئذ: صوفية عصرية، فالآن خطر في بالي أن أقول بالنسبة لهؤلاء هنا تجاوبًا مع كلمة الذين خرجوا في العصر الحاضر؛ وخالفوا السلف في كثير من مناهجهم، فبدا لي أن أسميهم "خارجية عصرية"!، فهذا يشبه الخروج الآن، حين نقرأ من كلامهم، فإنَّ كلامهم في الواقع ينحو منحى الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر، ولعل هذا –ما أدري أن أقول– غفلة منهم، أو مكر



منهم!، وهذا أقوله أيضًا من باب قوله تعالى: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى"، ما أدري لا يُصرِّحون بأنَّ كل كبيرة مُكفِّرة، لكنهم يدندنون حول بعض الكبائر، ويسكتون -أو يمرُّون- على بعض الجوانب، وهذا من العدل الذي أُمرنا به)).

إذن وصف الشيخ الألباني رحمه الله بأنه وافق المرجئة أو قال بقولهم؛ عدَّه الشيخ الألباني نفسه بأنه تهمة باطلة يدل على الغلو والجهالة والضلالة والغثاء، ووصف رحمه الله من ينحو هذا المنحى بأنهم خارجية عصرية، فأين هذا ممن يزعم أنَّ مقولة الشيخ الألباني رحمه الله وافق المرجئة أو قال بقولهم ليست طعناً فيه؟!

ولابد من التنبه إلى أمر:

وهو أنَّ قول القائل: "قوله يوافق قول المرجئة" أشد من قول الآخر: "الشيخ الألباني وافق المرجئة" من جهة المطعون فيهم، وذلك أنَّ العبارة الأولى تُنزَّل على كل من قال بهذا القول أصالة؛ وهم جمهور أهل السنة قديماً وحديثاً، فيكون قولهم يوافق قول المرجئة!، وهذا طعن بالسلف الصالح جملة!!، وأما العبارة الثانية فهي طعن في الشيخ الألباني على وجه الخصوص أصالة، ومن قال بقوله تبعاً، إذن لا يحاول المجادلون بالباطل أن يخادعوا القراء بأنَّ العبارة الأولى

أهون من الثانية، وأنَّ الثانية تستلزم الطعن في القائل، والأولى تستلزم نقد المقولة لا القائل!.

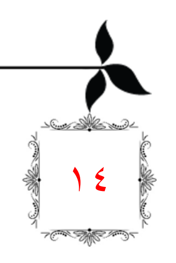
وأمرٌ آخر:

وهو أنَّ مقولة "قوله يوافق قول المرجئة" ليست طعناً بجمهور السلف - القائلين بعدم تكفير تارك عمل الجوارح (تارك المباني الأربعة وما دونها من الأعمال الصالحة)- فحسب، بل هي طعن ببقية السلف الذين يخالفون هؤلاء الجمهور ولكنهم يعدون قول مخالفهم من أقوال أهل السنة، فمن زعم أنَّ مقولة الألباني توافق قول المرجئة فقد جهَّل من قال أنَّ هذا القول من أقوال أهل السنة، ومن هذا القبيل ما قاله سفر الحوالي: ((وهكذا فإطلاق القول بتكفير تارك الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج: صحيح موافق لقاعدة أهل السنة في الإيمان كل الموافقة، وهو ليس من جنس تسمية بعض العصاة كفاراً وتسمية بعض المعاصي كفراً. <u>والقول بأنَّ المسألة خلافية هكذا بإطلاق: غير صحيح</u>، إلا أن يُراد عموم الأمة لا خصوص السلف ومن اتبعهم)).

٢- وأما الجهلان الكبيران:

فالأول: الجهل بعقيدة الشيخ الألباني رحمه الله الذي انتصر لعقيدة السلف وردَّ على المرجئة بجميع أصنافهم في مجمل مسائل الإيمان والكفر في عدة مواضع من كتبه وفي عدة مجالس صوتية مسجَّلة، ويكفي أنه رحمه الله يرفض كون





الخلاف مع مرجئة الفقهاء لفظياً كما في تعليقاته على الطحاوية، ولا ينكر هذا إلا جاهل أو مكابر.

والجهل الثاني: الجهل بعقيدة الإرجاء، فالمرجئة عندهم الإيمان قول وهو التصديق، ولا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى فيه، والأعمال ليست من الإيمان، ولا تلازم بين الإيمان والعمل، وتارك الفرائض وفاعل المحارم كامل الإيمان، وهذا أمر معلوم لا يحتاج إلى بسط القول فيه.

فمن زعم أنَّ الشيخ الألباني رحمه الله على عقيدة المرجئة أو قال بقولهم أو وافق مذهبهم فهو جاهل بهذين الأمرين.

قال العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كما في شريط [مكالمات هاتفية مع مشايخ الدعوة السلفية بتاريخ: ١٢/٦/٢٠٠٠] لما سُئل عمن وصف الشيخ الألباني رحمه الله بأنه مرجئ؟

فكان جوابه: ((مَنْ رمى الشيخَ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ؛ إمّا أنَّه لا يَعرفُ الألبانيَّ، وإمّا أنَّه لا يَعرفُ الإرجاءَ.

الألبانيُّ رجلٌ مِنْ أهلِ السُّنَّة رحمه الله، مُدافعٌ عنها، إمامٌ في الحديث، لا نعلم له أحداً يباريه في عصرنا، لكنّ بعض الناس نسأل اللهَ العافية يكون في قلبه حقدٌ، إذا رأى قبولَ الشخص ذهب يلمزه بشيءٍ؛ كفعل المنافقين الذين يلمزون المطّوّعين من المؤمنين في الصّدقات، والذين لا يجدون إلا جُهدهم؛ يلمزون المتصدِّق المكثر من الصَّدقة، والمُتصدّق الفقير.

الرَّجلُ رحمه الله نعرفُه من كتبه، وأعرفُه بمجالسته أحياناً: سلفيُّ العقيدةِ، سليمُ المنهج؛ لكنَّ بعض النّاس يُريد أن يكفِّر عباد الله بما لم يُكفِّرهُم الله به، ثم يدَّعي أنَّ من خالفه في هذا التّكفير فهو مرجئٌ كذباً وزوراً وبهتاناً، لذلك لا تسمعوا لهذا القول من أيِّ إنسانٍ صَدَر)).

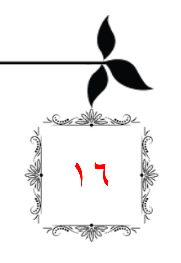
وسئُل رحمه الله كما في [لقاء إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر بتاريخ: ٧/ ٥/ ٢٠٠٠]: يقول البعض: إنَّ الشيخ الألباني رحمه الله "قوله في مسائل الإيمان قول المرجئة"، فما قول فضيلتكم في هذا؟!

فكان جوابه: ((أقول كما قال الأول:

أَقِلُّوا عليهم لا أبا لأبيكم .... من اللوم أو سدوا المكان الذي سَدُّوا

الألباني رحمه الله عالم محدث فقيه، وإن كان مُحدِثًا أقوى منه فقيهًا، لكن الذين يريدون أن يكفِّروا الناس يقولون عنه وعن أمثاله: إنهم مرجئة!، فهو من باب التلقيب بألقاب السوء، وأنا أشهد للشيخ الألباني رحمه الله بالاستقامة وسلامة المعتقد وحسن القصد، ولكن مع ذلك لا نقول إنه لا يخطئ، لأنه لا أحد معصوم إلا الرسول عليه الصلاة والسلام...)).

قلتُ: وليتنبَّه القارئ أنَّ الشيخ ابن عثيمين رحمه الله سُئل مرة عمن وصف الشيخ الألباني رحمه الله بالإرجاء!، وسُئل مرة أخرى عمن وصف قوله

بأنه موافق لقول المرجئة!، ولم يختلف جوابه وشهادته له بالبراءة من الإرجاء والإنكار على من يصفه بذلك.

فأين هذا ممن يزعم الفرق بين العبارتين أو قل: التهمتين؟!!

٣- وأما المخالفتان العظيمتان:

فالأولى: دعوى أنَّ مقولة الشيخ الألباني رحمه الله في كون تارك العمل لا يكفر هي من أقوال المرجئة!.

والمخالفة الثانية: دعوى الإجماع على تكفير تارك العمل وعدم الاعتبار بقول المخالِف!.

وهاتان دعوتان خاطئتان ولو قال بهما من قال من المعاصرين!.

وقد كتب في إبطال هاتين الدعوتين الإمام الألباني رحمه الله والعلامة الشيخ ربيع حفظه الله وعدة مشايخ فضلاء وطلبة علم نبلاء ردوداً عديدة مدعومة بالنصوص الصحيحة وموثَّقة بالآثار والنقول عن أئمة السلف، وأجابوا على كلِّ شبهات المخالفين، ومع كلِّ ذلك لا زال البعض يدندن حول هاتين الدعوتين ويجادل فيهما بالباطل، ويتهم مخالفه بفرية الإرجاء ومخالفة الإجماع!.

وقد سُئل الإمام ابن باز رحمه الله في محاضرة بعنوان [حوار حول مسائل التكفير سنة ١٤١٨هـ] السؤال الآتي: هل العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك



أعمال الجوارح مع تلفظه بالشهادتين ووجود أصل الإيمان القلبي؛ هل هم من المرجئة؟!

فكان جوابه رحمه الله تعالى: ((لا؛ هؤلاء من أهل السنة والجماعة، مَنْ قال بعدم كفر من ترك الصيام أو الزكاة أو الحج، هذا ليس بكافر لكن أتى كبيرة عظيمة، وهو كافر عند بعض العلماء لكن الصواب لا يكفر كفراً أكبر، أما تارك الصلاة فالأرجح أنه يكفر الكفر الأكبر إذا تعمَّد تركها، وأما ترك الزكاة والصيام والحج فإنه كفر دون كفر، معصية كبيرة من الكبائر...)).

وورد على اللجنة الدائمة برئاسة الإمام ابن باز رحمه الله سؤال برقم (١٧٢٧)، ونصه: يقول رجل لا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا يقوم بالأركان الأربعة، الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ولا يقوم بالأعمال الأخرى المطلوبة في الشريعة الإسلامية؛ هل يستحق هذا الرجل شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة بحيث لا يدخل النار ولو لوقت محدود؟

فكان جوابها برئاسة الشيخ ابن باز: ((مَنْ قال لا اله إلا الله محمد رسول الله وترك الصلاة والزكاة والحج جاحداً لوجوب هذه الأركان الأربعة أو لواحد منها بعد البلاغ فهو مرتد عن الإسلام، يستتاب فان تاب قبلت توبته، وكان أهلاً للشفاعة يوم القيامة، إنْ مات على الإيمان، وإنْ أصر على إنكاره قتله ولي الأمر لكفره وردته، ولا حظ له في شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره يوم القيامة، وإن ترك الصلاة وحدها كسلاً وفتوراً فهو كافر كفراً يخرج عن ملة

الإسلام في أصح قولي العلماء، فكيف إذا جمع إلى تركها ترك الزكاة وحج بيت الله الحرام؛ وعلى هذا لا يكون أهلاً لشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره إن مات على ذلك، ومَنْ قال من العلماء إنه كافر كفراً عمليا لا يخرجه عن حظيرة الإسلام بتركه لهذه الأركان يرى أنه أهل للشفاعة فيه، وإنْ كان مرتكباً لما هو من الكبائر إنْ مات مؤمناً)).

فكيف يزعم هذا القائل: أنَّ هذا القول يوافق قول المرجئة، وأنَّ الخلاف فيه غير معتبر؟!

أقول:

وقد يحتج علينا أمثال هؤلاء بما يقوله بعض العلماء المعاصرين، أو أنه يقول بقولهم، وأنَّ من تكلَّم فيه لزمه أن يتكلَّم في هؤلاء العلماء؟

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أنَّ المتتبع لفتاوى العلماء المعاصرين يلاحظ فيها أنها مبنية على تصور معروض عليهم بصورة خاطئة أو أنَّ الكلام في غير محل النزاع أصلاً، فليس النزاع في كفر تارك العمل بالكلية (عمل القلب والجوارح معاً)!، ولا في تارك العمل بالتوحيد!، كما أنَّ الخلاف ليس مع من يعتقد أنَّ الأعمال ليست من الإيمان!، أو أنَّ الأعمال من كمال الإيمان المستحب!، أو أنَّ الكفر لا يكون بالعمل!، أو لا يكون الكفر إلا بالجحود أو الاستحلال!، كلا، وإنما الخلاف في



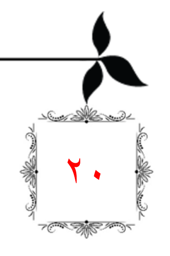


تارك المباني الأربعة وما دونها من الأعمال الصالحة؛ هل يكفر أم لا؟ وهل في المسألة إجماع يضلل من يخالفه أم لا؟ وهل الذي لا يكفِّر هذا قال بقول المرجئة أم لا؟! فإن كان هؤلاء الذين يتهمون الألباني وغيره بالإرجاء من أهل الصدق ويتحرون الحق فليسألوا العلماء عن هذا الموضع؟!

وهذه هي صورة تارك العمل المتنازع فيها اليوم؛ قال العلامة الشيخ ربيع حفظه الله [إتحاف أهل الصدق والعرفان بكلام الشيخ ربيع في مسائل الإيمان]: ((فعلماء الأمة اختلفوا في تكفير تارك الأركان كسلاً، وأجمعوا على تكفير تاركها جحوداً، وأجمعوا على كفر تارك الشهادتين، والإمام محمد لا يكفِّر إلا بما أجمعوا عليه وهو الشهادتان، وقوله هذا نصٌ واضحٌ في عدم تكفير تارك العمل؛ إذ ليس وراء الأركان الخمسة من الأعمال ما يكفر به)).

الوجه الثاني: أنَّ كلام العلماء يحتج له لا يحتج به، وكلٌّ منهم يؤخذ من قوله ويرد، فلا ينبغي الاحتجاج بكلام بعض العلماء المعاصرين على علماء معاصرين آخرين؛ ولو كان بعضهم أكثر من بعض!، فالحق لا يعرف بالكثرة، وإنما يعرف بالحجة والبرهان، ولقد كان الإمام ابن باز رحمه الله لا يكفِّر من يحكم بالقوانين الوضعية أو التشريع العام إلا لمن استحل الحكم بها، وأكثر علماء بلاد الحرمين على خلاف قوله!، ومنهم من ادَّعى في المسألة الإجماع!، بل بعضهم نسب المخالف إلى الإرجاء أيضاً!!، وكم حاول البعض مع الشيخ ابن باز رحمه الله في هذه المسألة كما في شريط الدمعة البازية المشهور، فلم يوافقهم





الشيخ رحمه الله على ما قالوه وأرادوه، ومع هذا فالحق مع الشيخ ابن باز رحمه الله، ولا عبرة بدعوى الإجماع، لأنَّ الحجة هي المرجع في هذه القضايا.

كما لا ينبغي لأحد أن يتستر خلف اجتهادات بعض أهل العلم أو يتتبع رخصهم وزلاتهم، فالعالم يُعذر لاجتهاده، لكن لا يعذر من قلَّده مع عناده وإصراره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في [المجموع ٦/ ٧١]: ((إذا رأيتَ المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفِرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول؛ فلهذا يُبدَّع مَنْ بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تبدَّع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأنَّ الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع)).

وقال في [المجموع ١٠/ ٣٨٣]: ((كل واحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وما من الأئمة إلا مَنْ له أقوال وأفعال لا يتبع عليها؛ مع أنه لا يذم عليها)).

وأخيراً:

هذا ما أمكنني الجواب عنه رداً على تلك المقولة النكراء، وأدعو صاحبها أن يتوب إلى الله سبحانه وأن يرجع عنها، وأن لا يذكر الشيخ الألباني رحمه الله مستقبلاً إلا بخير، ويحذر كلَّ الحذر من الطعن في أهل العلم تصريحاً أو تلميحاً





أو تعريضاً ولو كان من غير قصد الطعن والانتقاص، وليعلم أنَّ الله يتوب على من تاب بإخلاص وإصلاح وبيان من غير مراوغة ولا مجادلة بالباطل، وأسال اللهَ عزَّ وجلَّ لي ولإخواني التوفيق والسداد في الأقوال والأعمال، وأن يجنبنا مضلات الفتن والأهواء.

وصلِّ اللهم وسلِّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

يوم الخميس ٧ شعبان ١٤٣٥ هـ

الفهرس